الحياة
تجريبي

الفجوة الغذائية العربية اتسعت إلى 84 بليون دولار في 2014

الأربعاء، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية - دولي

أبوظبي - شفيق الأسدي
آخر تحديث: الأربعاء، ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

أعلن «صندوق النقد العربي» أن التبادل التجاري الزراعي العربي في تنام مضطرد، ولكنه أكد في المقابل اتساع الفجوة الغذائية العربية إلى 84 بليون دولار عام 2014. وقال مديره العام عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي: «ارتفعت الصادرات الزراعية العربية من 5.2 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 35 بليوناً عام 2014، كما زادت قيمة الواردات الزراعية العربية من نحو 27.9 بليون دولار عام 2000 إلى 119 بليوناً في 2014».

وأكد الحميدي في كلمة خلال افتتاح دورة نظمها الصندوق بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مقر الصندوق في أبوظبي أمس بعنوان «اتفاقات الزراعة» أن «القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصادات، خصوصاً النامية، إذ يلبي الحاجات الاستهلاكية الغذائية ويوفر المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية». وأضاف «القطاع الزراعي يوفر للدول العربية فرص عمل لنسبة مرتفعة نسبياً من المجتمع، إذ بلغت نسبة العاملين فيه 22.6 في المئة من القوى العاملة عام 2014». وأن «الدول العربية أولت القطاع الزراعي مزيداً من الاهتمام، إذ عقد بعضها اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، التي من أهدافها تعزيز التعاون الزراعي بين الدول العربية، إلى جانب إنشاء الكثير من المنظمات العربية المتخصصة بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية».

وتابع: «أولت منظمة التجارة العالمية موضوع الزراعة اهتماماً كبيراً، حيث انضمت دول عربية عدة إليها»، لافتاً إلى أن «الكثير من الدول العربية وفى بالتزاماته في الاتفاقات التجارية الدولية، بتحرير تجارتها الدولية، مزيلة القيود الجمركية وغير الجمركية ومحررة أسعار الإنتاج داخل الدولة، وبإصلاح القوانين والتشريعات الداخلية المتعلقة بالتجارة المحلية والدولية، وحماية إنتاجها المحلي من الإغراق والمنافسة الخارجية في إطار اتفاقات التجارة الدولية».

ولفت إلى أن «تحرير المنتجات الزراعية يواجه الكثير من العقبات التي تقف حاجزاً أمام تطوير هذا القطاع، خصوصاً أن كثيراً من الدول المتقدمة لا يزال يستخدم نظام الحماية والدعم للمنتجات المحلية، ما أثر سلباً في الصادرات الزراعية من الدول النامية».

وشدد على أن «هذا الجزء سيحظى باهتمام لا بأس به خلال الدورة، التي تُعقد بين 20 و22 الجاري ويشارك فيها 24 شخصاً من 15 دولة عربية، إذ سيتم استعراض حيثيات المفاوضات التي جرت وما

رافق ذلك من تحديات أدى بعضها إلى فشل المفاوضات المتعلقة بالقطاع الزراعي، خصوصاً بين الدول الكبرى».

1 6